ظاهرة التأويل في إعراب الشواهد الشعرية النحوية في باب (إنَّ وأخواتها)

د. محمد بن عبد القادر هنادي

أستاذ النحو والصرف المشارك بكلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز في جدة

dr.mhanadi@yahoo.com

تاريخ التحكيم: ٢/ ٥/ ١٤٣٥ تاريخ الإجازة: ٦/ ٧/ ١٤٣٥

المستخلص:

تناول هذا البحث موقف النحاة من الشواهد الشعرية النحوية التي تتعارض مع القواعد النحوية في باب «إن وأخواتها»، وأثبت أن نحاة البصرة يلجأون إلى التأويل للتخلص من ذلك التعارض خلافاً لمنهج نحاة الكوفة الذين يجعلونها أصلاً في وضع القواعد النحوية في معظم الأحيان.

الكلمات المفتاحية:

ظاهرة التأويل النحوي، إعراب الشواهد الشعرية، إن وأخواتها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله وكفى، وصلى الله وسلم على رسوله الذي اصطفى، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديهم إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا بحثٌ جعلته بعنوان (ظاهرة التأويل في إعراب الشواهد الشعرية في باب إنَّ وأخواتها)، والمقصود بمصطلح التأويل عند النحاة أنهم إذا جاء نصٌ من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو الشعر يصطدم بقاعدة نحوية عندهم عمدوا إلى تأويل النص للتوفيق بين تلك القاعدة والنص المخالف لها.

وتأكد لديَّ هذا المعنى لمصطلح التأويل في ضوء قراءة أقوال النحويين القدماء والمعاصرين في مسائل نحوية كثيرة لا يتسع المقام لذكرها، أختار منها أربعة أقوال:

أولها: قول ابن عصفور لدى حديثه عن مجيء خبر (إنَّ) جملة طلبية: «إن جاء ماظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبراً يؤول»(١).

ثانيها: قول ابن هشام عن تقدم معمول اسم الفعل عليه: «لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل خلافاً للكسائي، وأما قوله (أيها المائحُ دلوي دونك) فمؤول»(٢).

ثالثها: اختلف العلماء في دخول (لا) النافية للجنس على العَلَم المعرفة، وعندما تحدث ابن مالك عن هذه المسألة قال: «للنحويين في تأويل العَلَم المستعمل هذا الاستعمال تأويلان»(٣).

رابعها: من النحاة المعاصرين الذين أكثروا من استعمال مصطلح التأويل النحوي بهذا المعنى محمد محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شروحه، من ذلك

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٤٢٨.

(٢) شرح شذور الذهب ص٦٢، المكتبة التجارية، ط٨، ١٣٨٠هـ.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٣٠، ٥٣١.

على سبيل المثال قوله بعد أن ذكر مذهب يونس بن حبيب في جواز إعمال (ما) عمل (ليس) مع انتقاض نفي خبرها بـ(لا)، وذكره لبعض الشواهد الشعرية في هذه المسألة: «وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد، ويؤولونها»(١).

أما سبب اختياري لهذا الموضوع فهو أن نحاة البصرة -كما هو معروف لدى الباحثين - يقوم منهجهم في الدرس النحوي في معظم الأحيان على تأويل النص الشعري في حال مخالفته لقوانينهم وأحكامهم النحوية، على حين يقوم منهج نحاة الكوفة في الأغلب الأعم على السماع، ويجعلونه أصلاً في تقعيد قواعدهم النحوية دون اللجوء إلى التأويل، فأردت أن أؤكد صحة هذه المقولة من خلال هذه الدراسة التطبيقية، وجعلت باب إن وأخواتها ومايلحق بها نموذجـًا لتلك الدراسة.

وتظهر أهمية البحث في أن الدراسات التطبيقية المفصلة المقارنة لظاهرة التأويل في إعراب الشواهد الشعرية تكاد تفتقر إليها المكتبة النحوية خلافًا للدراسات التطبيقية في إعراب القرآن الكريم، والحديث الشريف.

أما المنهج الذي اتبعته في كتابة البحث فيمكن تلخيص معالمه في الأمور التالية:

١- في ضوء قراءتي لظاهرة التأويل النحوي في باب (إن وأخواتها) في كثير من المصادر النحوية وقع اختياري على ستة أبيات شعرية، وكل بيت شعري يتناول مسألةً نحوية مهمة، وهي مع ذلك ليست من باب الحصر ؛ لأن طبيعة البحث لا تتسع للحديث عنها مفصلاً، لكنها -من وجهة نظري - تمثل معظم الشواهد النحوية الواردة في باب التأويل النحوي.

٢- حاولت أن أجمع في المسألة الواحدة أقوال النحاة القدماء والمتأخرين من البصريين والكوفيين وغيرهم، مراعيـًا في ذلك -قدر استطاعتي- التسلسل الزمني لوفياتهم، ومحيلاً تلك الأقوال إلى مصادرها الأساسية.

---

(١) منحة الجليل: ١/ ٣٠٤، مطبعة السعادة، مصر، ط١٤ ١٣٨٤هـ.

٣- لم أكتف بسرد أقوال النحاة، بل حاولت أن أختار الرأي الراجح منها، ملتزماً جانب الحياد، وكان الأصل الذي اعتمدت عليه في الترجيح هو السماع الوارد في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وماصحّ عن العرب في كلامهم شعراً ونثراً، يخرج عن حدِ الشذوذ والضرورة، والمبدأ في ذلك كله قول أبي حيان الأندلسي «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم»(١).

٤- والمنهج الذي سلكته في دراسة كل مسألة نحوية وردت في البحث يمكن ذكره في ضوء العناوين التالية:

الأول: أذكر عنوان المسألة النحوية، ثم أتبعه بذكر الشاهد الشعري.

الثاني: أبدأ المسألة بالعرض المركز، وأبين بإيجاز موضع التأويل في الشاهد الشعري، والسبب الذي دفع النحاة إلى تأويله، أو توجيهه.

الثالث: بعد العرض المركز أنتقل إلى فقرة جعلتها تحت عنوان (التوضيح)، أعرض فيه مفصلاً آراء النحاة.

الرابع: الترجيح.

هذا وقد جاء البحث في ست مسائل هي:

المسألة الأولى: دخول (إِنْ) المخففة من الثقيلة على الأفعال غير الناسخة.

المسألة الثانية: العطف بالرفع على اسم «إن» قبل تمام الخبر.

المسألة الثالثة: هل يقع خبر «إنَّ» جملة طلبية؟

المسألة الرابعة: هل تنصب الحروف الناسخة الاسم والخبر؟

المسألة الخامسة: دخول لام الابتداء على خبر «لكِنَّ».

المسألة السادسة: دخول «لا» النافية للجنس على الاسم العَلَمَ؟

---

(١) النهر الماد على البحر المحيط: ٣/ ١٥٦، ١٥٧، مطابع النصر الحديث، الرياض.

المسألة الأولى

دخول «إنْ» المخففة من الثقيلة على الأفعال غير الناسخة

شلَّتْ يمينُك إنْ قَتلْتَ لَمُسْلِمَا حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمدِ[1]

العرض المركز:

موضع التأويل في الشاهد النحوي قولها «إنْ قَتلْتَ لَمُسْلِمَا» فقد دخلت «إنْ» المخففة من الثقيلة على الفعل «قَتَلْتَ»، وهو فعل غير ناسخ، والأصل أنها إذا خففت تدخل على المبتدأ والخبر، وعلى ظننتُ وأخواتها، وسائر نواسخ الابتداء من الأفعال، مثل «كان وأخواتها»، و«كاد وأخواتها» وقد اختلف النحاة في توجيه الشاهد النحوي، وتعددت أقوالهم فيه، بين مانع، ومجيز، ومتأول.

التوضيح:

أجاز كثير من النحاة دخول «إنْ» المخففة من الثقيلة على الأفعال غير الناسخة مع اختلاف آرائهم في تلك الإجازة، فقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى الجواز مطلقاً، سواء أكانت الأفعال ناسخة أم غير ناسخة، وسواء أجاءت في صيغة الماضي أم جاءت في صيغة المضارع، ولم يكتف بالجواز بل رأى صحة القياس عليه، جاء ذلك في قوله لدى حديثه عن هذه المسألة: «يقاس على ذلك، فيجوز إنْ

---

(١) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ترثي زوجها الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز. ورد البيت برواية «شلَّت يمينك» في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٨، شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٠٤، همع الهوامع: ١/ ٥١٣، وبرواية «هَبَلَتْك أمك» في «المسائل المشكلة: ١٧٨ وبرواية «بالله ربك» في شرح المفصل لابن يعيش، وبرواية «ثكلتك أمك»، وينظر مفصلاً في الشاهد في المصادر التالية: رصف المباني: ١٩١، شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨، شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٠٤، شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٢، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٧٣، همع الهوامع: ١/ ٥١٣، شرح الأشموني: ١/ ٥٨٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٣١، حاشية الخضري: ١/ ١٣٩.

قعَدَ لأَنَا، وإنْ ضَرَبَ زيداً لَعَمْروٌ، كما جاز إنْ كان صالحـًا لزيدٌ، وإنْ ظننتُ عَمْراً لصالحـًا»[١].

وذهب جمهور البصريين إلى جواز ذلك لكنهم جعلوه داخلاً في باب القلة، قال أبو حيان بعد أن ذكر مذهب الأخفش: «وهو عند غيره من البصريين من القلة بحيث لا يقاس عليه»[٢].

وممن وافق البصريين في مذهبهم ابن عصفور حيث قال بعد حديثه عن الكوفيين، واستشهاده ببيت عاتكة: «وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه»[٣].

وفرق نحاة آخرون بين دخول «إنْ» المخففة على الفعل الماضي، ودخولها على الفعل المضارع، فجعلوا دخلوها على الماضي قليلاً ونادراً، وجعلوا دخولها على المضارع غير الناسخ أقل وأندر ؛قال المرادي: «وأما نحو «إن قتلت لمسلما» فقليل، وأقل منه: «إنْ يَزينُكَ لنفسُك، وإنْ يَشينُك لَهِيَهْ»[٤]، وقال ابن هشام: «وندر ماضيـًا غير ناسخ... ولا يقاس عليه... وأندر منه كونه لا ماضيـًا ولا ناسخـًا كقوله: «إن يزنيك لنفسك»[٥]، ووصف بعض النحاة ماجاء في كلام العرب في هذا الباب من الشاذ، ومنهم ابن يعيش في شرح المفصل[٦]، والمالقي في رصف المباني[١].

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧، وينظر في رأيه في شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٢، ومغني اللبيب: ١/ ٢٥، وحاشية الخضري: ١/ ١٣٨.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٧٤، وينظر في مذهبهم في: همع الهوامع: ١/ ٥١٣، وشرح التصريح ١/ ٢٣١، وحاشية الخضري ١/ ١٣٨.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٣٥٤.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٣٥٤.

(٥) أوضح المسالك: ٢٦٤/ ٢٦٥ وقد استعمل مصطلح نادر، وأندر منه الأشموني في شرحه: ١/ ٥٨٨.

(٦) شرح المفصل: ٨/ ٧٢.

وتوجيه البيت «إنْ قَتَلْتَ لمسلمـًا» وغيره من الشواهد النحوية عند المجيزين من نحاة البصرة وغيرهم يعرب على أن «إنْ» مخففة من الثقيلة، واللام في «لمسلما» هي اللام الفارقة التي تدل على أنها المؤكدة لا النافية(٢).

أما الكوفيون(٣) فإن مذهبهم النحوي يقوم أصلاً على منع إعمال «إنْ» إذا جاءت مخففة؛ ولهذا فإنهم لا يجدون بأسًا في دخولها على الأفعال مطلقاَ، ويخرجون الشاهد النحوي السابق وغيره على أن «إنْ» نافية بمعنى «ما»، واللام في «لمسلما» استثنائية بمعنى «إلا»، وكأن الشاعرة قالت: «ما قتلْتَ إلا مسلمـًا».

وتأول بعض النحاة قول عاتكة: «إنْ قتلْتَ لمسلمـًا»، ويمكن ذكره في تأويلين اثنين:

الأول: ذهب الكسائي إلى أنَّ «إنْ» إذا دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة كما قال البصريون، وإن دخلت على الفعل كانت للنفي، واللام بمعنى «إلا» كما قال الكوفيون(٤).

فالشاهد عنده مؤول وذلك بجعل «إنْ» نافية، واللام في قولها «لمسلما» بمعنى «إلا»، وتقدير الشاهد (ما قتلْت إلا مسلما).

الثاني: جعل ابن عصفور دخول «إنْ» المخففة على الفعل غير الناسخ من القليل النادر، ولدى حديثه عن الشاهد السابق ذكرله وجهـًا من التـأويل، جاء ذلك

=

(١) رصف المباني: ١٩١.

(٢) ينظر في واضح المسالك: ١/ ٥٨٧، وهداية السالك ١/ ٢٦٥.

(٣) ينظر في مذهب الكوفيين في المصادر التالية: المفصل للزمخشري: ١/ ٢٩٧، الإنصاف: ٢/ ٦٤٠ ومابعدها، شرح الكافية للرضي، ٢/ ٣٥٨، شرح عيون الإعراب: ١١٤، رصف المباني: ١٩١، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٤.

(٤) همع الهوامع: ١/ ٥١٣، ٥١٤ وينظر في رأي الكسائي في: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٩.

في قوله: «يحتمل أن تكون اللام زائدة[١]، ويكون اسم «إنْ» مضمراً ؛ لأن مجيء اسم «إن» مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر، ومما يدل على ذلك أن لام التأكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ، أو ماهو المبتدأ في المعنى، وهو الخبر، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه إلا أن تكون زائدة»[٢].

الترجيح:

في ضوء ماسبق بيانه يتضح أن مجيء الأفعال بعد «إن» المخففة من الثقيلة له ثلاثة أقسام:

الأول: أن يليها فعل ماضٍ ناسخ من أخوات «ظن» أو «كان» وهو الأكثر[٣]، ومنه قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[٤]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[٥]، ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾[٦].

الثاني: أن يليها فعل مضارع ناسخ وهو كثير[٧]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[٨]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[٩].

الثالث: أن يأتي بعدها فعل ماضٍ أو مضارع غير ناسخ، وهو من القليل النادر،

---

(١) أي في قولها: «لمسلما».

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٣٩.

(٣) حاشية الخضري: ١/ ١٣٨.

(٤) سورة البقرة: ١٤٨.

(٥) سورة الأعراف: ١٠٣.

(٦) سورة الصافات: ٥٦.

(٧) حاشية الخضري: ١/ ١٣٨، وحاشية الصبان: ١/ ٤٥٢.

(٨) سورة القلم: ٥١.

(٩) سورة الشعراء: ١٨٦.

ومما ورد منه قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[١]، قرأها: ﴿إِنْ لبثتم لَقليلاً﴾[٢]. بتخفيف «إن».

ومما ورد في كلام العرب قول امرأة:

والذي يُحْلفُ به إنْ جاءَ لخاطبا[٣]، تعني الرسول ﷺ.

ومنه قول بعض الفصحاء[٤]: إنْ قَنَّعْتَ كاتِبَكَ لسوطا.

ومما ورد من تخفيف «إنْ» ودخولها على الفعل المضارع غير الناسخ قول بعض العرب[٥]: «إن يزينك لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشِيْنُك لَهِيَهْ».

والمتأمل في هذه الشواهد يرى أنها قليلة ونادرة ؛ ولهذا فالذي يترجح عندي في هذه المسألة هو ماذهب إليه جمهور البصريين وَمَنْ تبعهم من النحاة عندما جعلوا ذلك المسموع من القليل أوالنادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه خلافًا للأخفش وابن مالك على قولٍ له.

أما تأويل الكسائي وابن عصفور لقول عاتكة: «إنْ قتلْتَ لمسلما»، ففيه بعدٌ وتكلف واضح؛ وذلك لما يأتي:

---

(١) سورة الإسراء: ٥٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٦٤٠، وينظر في هذه القراءة في: همع الهوامع: ١/ ٥١٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٧، وشرح التصريح: ١/ ٢٣٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٧٤.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٣٧، وشرح التصريح: ١/ ٢٣٢.

(٤) رصف المباني: ١٩١، وينظر في هذا القول في، : ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٧٣، المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٢٨، همع الهوامع: ١/ ٥١٣، حاشية الخضري: ١/ ١٣٩ شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٢، ومعنى: قنَّعت: ضربت.

(٥) شرح التسهيل: ٢/ ٣٧، وينظر فيه في: شرح عمدة الحافظ: ١/ ٣٢٦، توضيح المقاصد ١/ ٣٥٤، ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٤، أوضح المسالك: ١/ ٢٦٥، همع الهوامع: ١/ ٥١٣، شرح الأشموني: ١/ ٥٨٨، حاشية الصبان: ١/ ٤٥٢.

١- ما ذكره الكسائي من أن اللام في قولها «لمسلما» بمعنى «إلا» الاستثنائية فقول لا دليل له، ودعوى لا برهان عليها كما قال أبو الحسن المجاشعي في كتابه «شرح عيون الإعراب»(١)، ولم يرد شيء من ذلك في كلام العرب كما قال أبو البركات الأنباري في كتابه» الإنصاف»(٢).

كما أن «إنْ» النافية لا يأتي بعدها إلا أداة الاستثناء «إلا» كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾(٤).

٢- إن في تأويل ابن عصفور للشاهد النحوي بقوله: «يحتمل أن تكون اللام زائدة(٥)، ويكون اسم «إن» المخففة مضمراً(٦) لا يجوز القياس عليه ؛ لأن مجيء اسم «إنَّ» مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر(٧) كما ذكره ابن عصفور نفسه لدى حديثه عن توجيه قول عاتكة: «إن قتلت لمسلما».

وفي ضوء تتبعي لآراء ابن مالك في هذه المسألة وجدت في كلامه اضطراباً، فقد جعل وقوع الفعل غير الناسخ بعد «إنْ» المخففة شاذاً، وصرح بذلك في شرح الكافية الشافية، وذلك في قوله(٨):

وخفّفت «إنَّ» فَقَلَّ العملُ وإنْ تلا فِعْلٌ فَمِمَّا يعزل
عمل الابتداء، وشذَّ نحو «إنْ» قَتَلْتَ والثاني بلام يقترن

---

(١) شرح عيون الإعراب ١١٤.
(٢) الإنصاف: ٢/ ٦٤٢.
(٣) سورة الملك ٢٠.
(٤) سورة يس ١٥.
(٥) في قولها: لمسلما.
(٦) شرح الجمل: ١/ ٤١٩.
(٧) شرح الجمل ١/ ٤١٩.
(٨) شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٠٣.

ثم قال في شرحه: «ثم أشرت إلى أنه قد يليها فعلٌ غير ناسخ للابتداء على سبيل الشذوذ كقول عاتكة امرأة الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»(١)، وذكر في الألفية أن دخولها على الفعل الناسخ هو الغالب، جاء ذلك في قوله:

والفعلُ إنْ لم يك ناسخًا فلا تلفيهِ غالبًا بإنْ ذي مُوْصَلا(٢)

لكنه في شرح التسهيل أجاز صحة الاستعمال في هذا الباب، وأيد مذهب الأخفش بقوله: «وأجاز الأخفش أن يقال: إنْ قَعَد لأنا، وإن كان صالحًا لزيدٌ، وإن ظننتُ عمراً لصالحًا، صرح بذلك في كتابه «المسائل»، وبقوله أقول: لصحة الشواهد على ذلك نظمًا ونثراً»(٣).

وعندي أنه لا داعي لمحاكاة هذه الشواهد القليلة النادرة، وحسبنا أن نتبين معناها، والغرض الذي نستعملها فيه دون القياس عليها.

المسألة الثانية

العطف بالرفع على اسم إنَّ قبل تمام الخبر

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ(٤)

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٠٤.

(٢) الألفية على شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨١.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٣٧.

(٤) قائل هذا البيت ضابئ بن الحارث البرجمي، قاله وهو محبوس بالمدينة المنورة، والرحل: المنزل، قيار: اسم رجل، وذكر بعض العلماء أنه اسم جمله، وقيل: اسم فرس له، ومعنى البيت التحسر على الغربة، والتوجع من الكربة، ينظر في الشاهد في المصادر التالية: شرح المفصل: ١/ ٥٤٢، شرح جمل الزجاجي لا بن خروف: ١/ ٤٥٨، المغني: ٦١٨، أوضح المسالك: ١/ ٢٦، شرح الأشموني ١/ ٥٧٥، مكتبة النهضة، مصر.ورواه سيبويه براوية النصب «وقياراً»، ينظر في الكتاب جـ١/ ٧٥.

العرض المركز:

موضع الشاهد في البيت قوله: «فإني وقيارٌ لغريبُ»، حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عَطَفَ الاسم المرفوع الذي هو «قيارٌ» على اسم «إنَّ» المنصوب الذي هو ياء المتكلم قبل مجيء خبرها وهو قوله «لغريبُ».

وقد اختلف النحاة في توجيه الشاهد على مذهبين، أولهما: جواز عطف قيارٌ على موضع اسم «إنَّ» ثانيهما: أن العطف على اسم «إنَّ» قبل استكمال الخبر لا يجوز، والشاهد على المذهب الثاني مؤول بعدة تأويلات سيأتي بيانها مفصلاً.

التوضيح:

أجمع النحاة أن الاسم المعطوف على اسم «إنَّ» قبل تمام الخبر الأصل فيه أن يكون منصوبًا، نحو: إنَّ زيداً وبكراً مسافرٌ، واتفقوا كذلك على جواز مجيء الاسم المعطوف مرفوعًا قبل مجيء الخبر، نحو: إنَّ زيداً وبكرٌ مُسَافر كما في قول ضابئ البرجمي، لكنهم اختلفوا في توجيهه على مذهبين أولهما: جواز عطف «قيارٌ» على اسم «إنَّ» الذي هو ياء المتكلم، وإليه ذهب الكوفيون وبعض البصريين(١)، قال أبو البركات الأنباري لدى حديثه عن هذه المسألة:

«ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع «إنَّ» قبل تمام الخبر»(٢).

ويأتي في مقدمة نحاة الكوفة الذين أجازوا ذلك الكسائي، سواء أظهر في الاسم محل «إنَّ» أم لم يظهر، إذ يصح على مذهبه أن نقول: إِنَّ زيداً وبكرٌ مسافرٌ، و: إنَّك وبكرٌ مسافرٌ، قال أبو حيان لدى حديثه عن هذه المسألة: «اختلفوا إذا كان العطف قبل الخبر، فأجازه مطلقًا قبل الخبر الكسائي، وأبو الحسن، وهشام، وروي

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٨٩.

(٢) الإنصاف: ١/ ١٨٥، وينظر في مذهب الكوفيين في هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٥٢، حاشية الخضري: ١/ ١٣٦، شرح المفصل: ١/ ٥٤٢.

ذلك عن الخليل إذا أُفْرِد الخبرُ»[١].

أما الفراء فقد وافق الكسائي في الجواز لكنه اشترط أن يكون اسم «إنَّ» مبنيـًا، جاء ذلك لدى حديثه عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[٢]، إن رفع «الصابئين» على أنه عطف على «الذين»، و(الذين) حرف على جهة واحدة[٣] في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب «إنَّ» نصبـًا ضعيفـًا، وَضَعْفُهُ أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره، جاز رفع الصابئين...

وقد أنشدونا هذا البيت رفعـًا ونصبـًا:

فمن يك أمسى بالمدينة رحلُهُ فإني وقيّـاراً بـها لـغـريـبُ

وقيارٌ... لأن قياراً قد عطف على اسم مَكْنِي[٤] عنه، والمكني لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في «الذين» إذا عطفت عليه «الصابئون»، وهذا أقوى في الجواز من «الصابئون»؛ لأن المكني لا يتبين فيه الرفع في حال، و«الذين» قد يقال: «اللذون فيرفع في حال»[٥].

وشرح ابن عصفور سبب اشتراط بناء الاسم أو خفاء إعرابه بقوله: «إن

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٨٩، وينظر في رأي الكسائي في الإنصاف: ١/ ١٨٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٢، شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٢، شرح التسهيل: ٢/ ٤٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٣٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٢٨.

(٢) سورة المائدة: ٦٩.

(٣) يريد أنه مبني غير معرب فلا يتغير آخره.

(٤) تعددت ألفاظ النحاة في بيان الشرط الذي ذكره الفراء، فمنهم من قال: إذا لم يظهر الإعراب في الاسم كما في أوضح المسالك ١/ ٢٩٥، وشرح المرادي: ١/ ٣٤٨، وذهب قوم إلى بناء الاسم شرط في الجواز كما ذكره صاحب الارتشاف ٣/ ١٢٨٨.

(٥) معاني القرآن: ١/ ٣١١.

الأول[١] إذا لم يظهر فيه الإعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه له، وإذا كان الأول معربـًا ظهر قبح المخالفة»[٢].

كذلك فإن الفراء خالف جمهور النحاة حين أجاز عطف الاسم المرفوع على موضع اسم إنَّ مع الحروف الناسخة لكونه في الأصل مبتدأ، ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء[٣].

المذهب الثاني: منع جمهور النحاة[٤] عطف «وقيارٌ» على اسم «إنَّ» الذي هو الياء، وسبب منعهم ذلك، كما قال ابن عصفور -بعد أن ذكر قول الكسائي والفراء- : «وذلك عندنا باطل، ظهر الإعراب أو لم يظهر، ذلك أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا حيث يكون للموضع مجرور، نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ، ألا ترى أن قولك: «بقائم في موضع نصب بـ «ليس» والناصب هو «ليس» ولم يذهب، وإذا قلت: إنَّ زيداً قائمٌ، المعنى: زيدٌ قائمٌ، إلا أن الرافع لزيد إنما كان من التعري وقد ذهب، وأيضـًا فإن الحمل على المعنى إنما يكون بعد تمام الكلام، فنقول مثلاً، إن زيداً قائمٌ وعمروٌ ؛لأن معنى «إن زيداً قائمٌ»[٥]، هو «زيدٌ قائمٌ»، وذكر ابن يعيش[٦] سببـًا آخر لمنع عطف المرفوع على موضع اسم «إنَّ» قبل تمام الخبر فقال بعد ذكر الشاهد النحوي: «إنك لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال، إذ الخبر قد

---

(١) أي اسم «إنَّ»، وهو المعطوف عليه.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، ٢/ ٤٥٢، وينظر في ذلك في الإنصاف: ١/ ١٨٦، وشرح المفصل: ١/ ٥٤٢.

(٣) شرح الرضي: جـ٢/ ق٢/ ١٢٦٣.

(٤) حاشية الخضري: ١/ ١٣٦.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٥٢.

(٦) شرح المفصل: ١/ ٥٤٢.

يكون خبراً عن منصوب ومرفوع قد عمل فيهما عاملان مختلفان، فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهذا محال»[١].

وممن ذهب إلى منع عطف الاسم المرفوع على موضع اسم «إنَّ» قبل تمام الخبر، أبو البركات الأنباري[٢]، وأبو حيان[٣]، وابن هشام[٤]، والأشموني[٥].

وتأول المانعون قول الشاعر: فإني وقيارٌ بهالغريبُ، ويمكن ذكره في ثلاثة تأويلات:

الأول:

أنّ قوله: «لغريبُ» خبر «إنَّ»، و«قيارٌ» مبتدأ مرفوع حذف خبره، تقديره: وقيارٌ غريبٌ، وذلك لدلالة خبر الحرف الناسخ عليه، وهو من باب عطف الجمل على الجمل حيث عُطفت جملة «وقيارٌ غريبٌ» على جملة «إني لغريبُ».

ومن أوائل من ذهب إلى هذا التأويل إمام النحاة سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد تعرض لهذه المسألة لدى حديثه عن الآية السابقة (إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون)، فبعد أن ذكر أن الآية الكريمة تؤول على التقديم والتأخير، وذلك بجعل الخبر محذوفـًا، أي: والصابئون كذلك، قال: وقال الشاعر بشر بن أبي خازم:

وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتم بُغاةٌ مابقينا في شقاقِ[٦]

---

(١) شرح المفصل: ١/ ٥٤٢: تحقيق: د-إميل يعقوب.

(٢) الإنصاف ١/ ١٨٧ ومابعدها.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٩٢.

(٤) أوضح المسالك: ١/ ٢٥٩ ومابعدها.

(٥) شرح الأشموني: ١/ ٥٧٥، مكتبة النهضة.

(٦) البيت لبشربن أبي خازم، ينظر فيه في ديوانه صـ١٦٥، المفصل ٢٩٦، الإنصاف: ١/ ١٩٠، شرح التسهيل: ٢/ ٥١، شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٣، أوضح المسالك: ١/ ٢٥٨، شرح =

كأنه قال: أنَّا بغاةٌ مابقينا وأنتم[١]، فسيبويه لا يجيز عطف الاسم المرفوع في الآية «الصابئون» على اسم «إنَّ» وهو «الذين» كما أنه لا يجيز عطف «وأنتم» على اسم «إن» وهو الضمير «أنا»، ويؤول الآية الكريمة والشاهد الشعري على تقدير أن الخبر محذوف، ويقاس قوله هذا أيضاً على قول ضابئ بن الحارث البرجمي «فإني وقيارٌ بها لغريبُ».

وممن ذهب إلى هذا التأويل من النحاة: الزمخشري[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن هشام[٥]، والأشموني[٦].

أما ابن مالك فقد اضطرب قوله في مسألة عطف الاسم المرفوع على موضع اسم «إن» قبل تمام الخبر، فمنعه في شرح التسهيل، وضعف قول الكسائي والفراء بقوله: «كلا المذهبين ضعيف ؛لأن «إن» وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بإن، ولو جاز أن يكون اسم «إن» مرفوع المحل باعتبار عروض العامل لجاز أن يكون خبر «كان» مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع، وعروض النصب[٧]، ثم أخذ يرد قول بعض العرب: «إنك وزيدٌ ذاهبان».

=

الشاطبي ١/ ٣٧٢.

(١) الكتاب ٢/ ١٥٦.

(٢) المفصل: ٢٩٦.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٥٣.

(٤) شرح المفصل: ١/ ٥٤٢، تحقيق: د- إميل يعقوب.

(٥) المغني: ٦١٧، ٦١٨.

(٦) شرح الأشموني١/ ٥٧٨.

(٧) شرح التسهيل: ٢/ ٥١.

لكنه في شرح الكافية الشافية أيد مذهب الكسائي والفراء، ويظهر ذلك في قوله: «ومما يصلح الاحتجاج للفراء والكسائي على رفع المعطوف قبل الخبر قول بعض العرب: «إنهم أجمعون ذاهبون» فرفع التوكيد حملاً على معنى الابتداء في المؤكَّد مع أنهما شيءٌ واحد في المعنى، فأن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما في المعنى أحق وأولى[١]، وقد صرح أبو حيان أن ابن مالك يوافق مذهب الكوفيين فقال: «أجازه مطلقاً قبل الخبر الكسائي وابن مالك يقول عنه بشرط خفاء إعراب الاسم، فيندرج فيه المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم»[٢].

التأويل الثاني:

ذهب بعض النحاة[٣] إلى أن قوله «لغريبُ» خبر عن المرفوع «وقيارٌ»، وأن الخبر محذوف دلَّ عليه خبر المبتدأ الثاني، والتقدير: إني غريب بها، وقيارٌ لغريبٌ.

التأويل الثالث:

أوَّل بعض النحويين البيت الشعري بجعلهم الواو اعتراضية، وعلى هذا التأويل فليس هناك شاهد في البيت يمكن إدخاله في باب عطف الاسم المرفوع على موضع اسم إنَّ، وإليه ذهب الرضي بقوله لدى حديثه عن بيت ضابئ البرجمي: «أي فإني وقيارٌ كذلك بها لغريبٌ»[٤].

الترجيح:

يترجح لدي في هذه المسألة ماذهب إليه الكوفيون والكسائي والفراء من

(١) شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٩.

(٣) حاشية الخضري: ١/ ١٣٧.

(٤) شرح الكافية: ٢/ ق٢/ ١٢٦٦، وهذا مافهمه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد بقوله: «وذهب المحقق الرضي أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم «إن» وخبرها، ينظر في هداية السالك: ١/ ٢٥٨.

جواز عطف الاسم المرفوع على محل اسم «إنَّ» قبل تمام الخبر، وذلك لوروده، في القرآن الكريم وكلام العرب، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾.

فظاهر الآية الكريمة جاء فيها «والصابئون» معطوفاً على موضع اسم «إن» وهو الذين، والأولى -من وجهة نظري- الأخذ بهذا التوجيه تفادياً للوقوع في التأويلات[١] الكثيرة التي ذكرها النحاة المانعون، ومنها المقبول، ومنها المتكلف.

ومن عطف الاسم المرفوع على موضع اسم «إنَّ» قراءة بعضهم (إن الله وملائكتهُ يصلون على النبي)، برفع «ملائكتهُ»[٢] فقد احتج بها الكسائي[٣] على الجواز، إذ جاءت كلمة «وملائكتهُ» معطوفة بالرفع على اسم إنَّ، وهو لفظ الجلالة.

فإن قيل: هذا التوجيه الذي ذهب إليه الكوفيون والكسائي يُعْتَرَضُ عليه بأن هذا يؤدي إلى تشريك الله تعالى للملائكة في الصلاة على رسول الله ﷺ فوجب تأويل الآية على هذه القراءة على تقدير أن خبر «إنَّ» محذوف[٤]، أي: إنَّ الله يصلي، ثم تعرب الواو حرف عطف، وجملة «وملائكته يصلون» معطوفة على «إن الله يصلي».

---

(١) ينظر في هذه التأويلات في المصادر التالية: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٢، البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٣٠٠.

(٢) هي قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو كما قال أبو حيان، ينظر في البحر المحيط جـ٧/ ٢٤٨.

(٣) ينظر في تأويلات النحاة لهذه الآية مفصلاً في: الكتاب: ٢/ ١٥٥، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٥٠، المفصل: ٢٩٦، الإنصاف: ١/ ١٨٧ ومابعدها، شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٢/ ٤٥٩، شرح التسهيل: ٢/ ٥٠، المغني: ٦١٧ ومابعدها، شرح المرادي: ١/ ٣٥٠.

(٤) البحر المحيط: ٧/ ٢٤٨، والجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ١٤٩.

وهذا الاعتراض رده بعض العلماء بقولهم: «الضمير في «يصلون» لله تعالى والملائكة، وهذا قول من الله تعالى شرَّف به ملائكته وليس لأحد أن يجمع ذكر الله تعالى مع غيره في ضمير، ولله تعالى أن يفعل في ذلك ماشاء»(١).

وأما ماورد في كلام العرب فمنه قول ضابئ البرجمي السابق: فإني وقيارٌ بها لغريبُ، ولا يلغي الاستشهاد بهذا البيت القول: إن قوله «وقيارٌ» جاء في رواية سيبويه وغيره منصوباً(٢)؛ وذلك لأن كثيراً من النحاة المتقدمين والمتأخرين رووه بالرفع «وقيارٌ»، وَمَنْ حفظ رواية الرفع حجة على مَنْ لم يحفظها.

ومنه قول الشاعر:

خليليَّ، هل طِبٌّ؟ فإني وأنتما وإنْ لم تبوحا بالهوى دَنِفانِ(٣)

والشاهد فيه قوله: «فإني وأنتما دنفان» حيث عطف الضمير «أنتما» على اسم «إنَّ» وهو ياء المتكلم قبل استكمال الخبر، ومنه قول بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاةٌ مابقينا في شقاق(٤)

والشاهد فيه «أنا وأنتم بغاة»، فقد جاء الضمير «أنتم» معطوفاً على اسم «إنَّ» قبل تمام الخبر، وقد استدل به الفراء(٥) والكوفيون على جواز عطف الاسم المرفوع

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١٤٩.

(٢) الكتاب: ١/ ٧٥.

(٣) ينظر في الشاهد في المصادر التالية: شرح الأشموني ١/ ٥٧٨، مكتبة النهضة المصرية، دنفان: مثنى دنف: صفة مشبهة من الدنَّف، وهو المرض اللازم، وفعله «دنفَ» إذا براه المرض حتى أشرف على الموت.

(٤) ينظر في الشاهد في الكتاب: ٢/ ١٥٦، معاني القرآن ١/ ٣١١، الإنصاف: ١/ ١٩٠، شرح المفصل: ١/ ٥٤٤، ت: د-يعقوب، شرح التسهيل ٢/ ٥١، شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٣، أوضح المسالك: ١/ ٢٥٨.

(٥) معاني القرآن: ١/ ٣١١، والبيت مؤول عند البصريين.

على موضع اسم «إن» قبل تمام الخبر.

ومذهب كثير من النحاة أن الحرف الناسخ «أنَّ» في هذه المسألة يلحق بـ«إنَّ»(١).

ومن الشواهد التي احتج بها الفراء على الجواز في هذا الباب قول الشاعر:

ياليتني وأنت يالميسُ ببلد ليس بهِ أنيسُ(٢)

فقد جاء الضمير «أنت» معطوفًا على اسم «ليت» وهو ياء المتكلم، وذلك قبل استكمال الخبر وهو قوله «ببلد».

وممّا يصلح الاحتجاج به للفراء والكسائي على رفع المعطوف قبل الخبر ما جاء عن بعض العرب قول سيبويه: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون»، «وإنك وزيد ذاهبان»، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فَيُرَى أنه قال: «هُمْ» فقد جاءت كلمة «أجمعون» في المثال الأول مرفوعة؛ حملاً على معنى الابتداء في المؤكَّد «هم»، مع أنهما شيء واحد في المعنى، فأن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما في المعنى أحق وأولى»(٣).

وفي المثال الثاني: جاءت كلمة «زيدٌ» معطوفة بالرفع على اسم «إنَّ» وهو الكاف.

---

(١) ينظر في شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٤على حذف خبر أنتم تقديره: أنا بغاةٌ وأنتم، ينظر في الكتاب: ٢/ ١٥٦، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٤.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣١١، ينظر في الشاهد في شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٥٢ وماذهب إليه الفراء من إلحاق «ليت» بإن رده جمهور النحاة لأن «ليت» تغير الجملة إلى الإنشاء، فيلزم على الرفع عطف الخبر على الإنشاء، ولخروج الاسم من معنى الابتداء.ينظر في شرح الرضي: جـ٢/ ق٢/ ١٢٦٣، وحاشية الخضري: ١/ ١٣٧، والبيت مؤول عند جمهور النحاة، وذلك بجعل قوله «ببلد» خبراً لقوله «ليتني»، وخبر «أنت محذوف» تقديره: وأنت ببلدٍ، ينظر في تأويله في شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٣٠.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٥٥.

وقد اختلفت تفسيرات النحاة لقول سيبويه: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون» فقد اعترض ابن مالك على قوله هذا في بعض مصنفاته، منها قوله في شرح الكافية الشافية بعد أن ذكر نص سيبويه: «وليس ذلك من سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمرضي، بل الأولى أن يُخَرَّج على أن قائل ذلك أراد: أنهم هم أجمعون ذاهبون»(١).

وقال في شرح التسهيل: «وغلَّط سيبويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان... وهذا غير مرضي منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإن المطبوع على العربية... لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل مانطقت به العرب»(٢).

ورد ابن هشام فهم ابن مالك لنص سيبويه فقال ومراده بالغلط ماعبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه»(٣).

والمراد بالتوهم كما قال في موضع آخر أنه عطف على توهم عدم ذكر «إنَّ» في المثالين السابقين، فكأن «أجمعون»، و«زيد» معطوفان على معنى «المبتدأ»(٤) كما صرح به سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومع ترجيحي لمذهب الكوفيين والكسائي والفراء في هذه المسألة فإنني أشير إلى الأمرين التاليين:

الأول: أن معظم الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية التي ذكرتها جاء فيها اسم

(١) شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٥.

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ٥٢، ٥١.

(٣) المغني: ٦٢٢.

(٤) المغني ٦١٨، وينظر أيضًا في شرح المفصل: ٥٤٣، ١/ ٥٤٤ ت: د-إميل.والمثالان مؤولان عند النحاة المانعين: فقول العرب إنك زيدٌ ذاهبان، تقديره: إنك أنت وزيدٌ ذاهبان، وكذلك: إنهم هم أجمعون ذاهبون، ينظر في المغني ٦١٨.

«إنَّ» ومايلحق بها مبنيـًا ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ... وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، فإني وقيارٌ، أنَّا وأنتم بغاة، فإني وأنتما... ولهذا أحسن الفراء رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين أجاز ذلك شرط خفاء إعراب الاسم سواء أكان مبنيـًا أم اسمـًا معربـًا مقصوراً، أم مضافـًا إلى ياء المتكلم، نحو: إنَّ الفتى، وزيدٌ مسافرٌ، ونحو: إنَّ أخي وزيدٌ مسافرٌ.

الثاني: أن السماع الوارد في هذا الباب كما مضى بيانه يكاد يكون قليلاً جداً، وبعضه يحتمل التأويل، والأولى أن يحفظ ولا يقاس عليه، ومن الخير أن يجعل الاسم المعطوف على اسم إنَّ قبل استكمال الخبر منصوبـًا، سواء أكان الخبر مطابقـًا لأحد المتعاطفين نحو: إنك وبكراً مسافرٌ، أم مطابقـًا لكليهما نحو: إنك وزيداً مسافران.

أما التأويلات التي ذكرها البصريون وغيرهم في الشاهد النحوي وغيره مما ورد في القرآن الكريم أو كلام العرب فيمكنني أن أقول فيها:

١- ماذهب إليه جمهور النحاة وذلك بتأويل البيت السابق «إني وقيارٌ به لغريبُ»، بجعل «قيارٌ» مبتدأ، خبره محذوف، تقديره وقيارٌ غريبٌ، والاسم المرفوع «لغريبُ» هو خبر «إنَّ» تأويل مقبول ؛ لأن حذف الخبر وارد في السماع الصحيح من القرآن الكريم وكلام العرب وذلك إذا دل السياق عليه.

٢- تأويل الشاهد النحوي بجعل «خبر» إني محذوفـًا دل عليه خبر المبتدأ «لغريبُ»، والتقدير: إني غريبٌ بها، وقيارٌ لغريبُ، فضعيف ؛وذلك لسببين:

أولهما: أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه يُعدَّ في كلام العرب قليلاً[(١)]، إذ الأصل أن الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

ثانيهما: أن اتصال اللام بخبر المبتدأ ضعيفٌ مخالفٌ للقياس.

٣-أما تأويل الشاهد بجعل جملة «وقيارٌ» مع خبرها المحذوف جملة

(١) حاشية الخضري: ١/ ١٣٧.

اعتراضية بين اسم «إني» وخبرها «لغريبٌ»-فهو كما قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد -في كتابه هداية السالك: «تأويلٌ حسن؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة «إن» واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ؛ لأن خبر «إن» تأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر، وخبر «إن» جزء من الجملة المعطوف عليها»(١).

ومع القول بجواز عطف الاسم المرفوع على محل اسم «إن» قبل تمام الخبر فإن ماذهب إليه الفراء ومن تبعه من النحاة هو الراجح من وجهة نظري.

المسألة الثالثة
هل يقع خبر (إنَّ) جملة طلبية؟

إن الذين قتلتم أمسِ سيدَهُمْ لا تَحْسَبُوا ليَلهم عن ليلكم نَاما(٢)

العرض المركز:

موضع الشاهد النحوي في البيت السابق قوله: «إن الذين قتلتم... لا تحسبوا»، فقد جاء خبر «إنَّ» جملة طلبية مسبوقة بنهي، إذ الأصل في خبرها أن يكون جملة خبرية، وقد اختلف النحاة في ذلك على قولين: أحدهما: الجواز، ثانيهما: المنع، وتأول الشاهد جماعة منهم.

التوضيح:

ذهب جماعة من نحاة البصرة إلى جواز مجيء خبر «إنَّ» جملة طلبية مسبوقة

---

(١) هداية السالك ج١ / ٢٥٨.

(٢) البيت لأبي مُكْعِت، ينظر في الشاهد في أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٣٢، ٣٣١، شرح التسهيل: ٢/ صـ١١، شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٢٩، المغني: ٧٦٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٢٨، خزانة الأدب: ١٠/ ٢٥٠.

بأمر أو نهي، ومن أبرزهم أبو علي الفارسي، واستدل على رأيه بما ذهب إليه سيبويه، ويظهر ذلك في قوله[١]: «قد كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مَرَّ بي قول الشاعر:

إن الذين قتلتم أمس سيدَهُمْ لا تَحْسَبُوا ليلهم عن ليلكم نَاما»

وقال في كتابه «الشعر»[٢] لدى حديثه عن قول الشاعر: لا تجزعي إن منفساً أهلكته[٣]، يجوز ارتفاعه بالابتداء[٤] وإن كان في موضع الخبر نهي، كما جاز أن يرتفع بالابتداء إذا كان في موضع الخبر أمرٌ وذلك قول الجميح:

ولو أرادت لقالتْ وهي صادقةٌ إنَّ الرياضة لاتُنْصِبْكَ للشِّيبِ[٥]

وقد نص سيبويه على جواز مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية، ويظهر ذلك في قوله في باب الأمر والنهي، «وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ اللهِ اضْرِبْهُ، ابتدأْتَ عبد الله فرفعته بالابتداء، ونَبَّهْتَ المخاطب له لِتُعَرِّفَهُ باسمه، ثم بنيْتَ الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر»[٦].

وسار ابن جني على مذهب شيخه الفارسي في هذه المسألة النحوية، فأجاز وقوع جملة «لا تحسبوه» خبراً لـ(إنَّ) في الشاهد السابق، واستشهد بقول سيبويه كما فعل الفارسي، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «سر صناعة الإعراب»:

«إن قيل هل يجوز أن تقول: إنَّ زيداً لِيضْرِبْ، فتجعل خبر «إنَّ» أمراً حتى تخاف التباسه بالخبر في قولك: إن زيداً لَيَضْرِبُ؟ فالجواب أن ذلك جائز، وقد جاء

(١) أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٣١، ٣٣٢.

(٢) الشعر: ١/ ٣٢٦.

(٣) قائله: النمر بن تولب، ديوانه ص٧٢.

(٤) أي: منفسٌ.

(٥) قائله: الجميح الأسدي، وسيأتي مزيد شرح له في البحث.

(٦) الكتاب: ١/ ١٣٨.

به الشاعر، فجعل خبر «إنَّ»، وخبر المبتدأ، وخبر كان، ونحو ذلك أمراً لا يحتمل الصدق والكذب، قال الجميحُ:

ولو أصابت لقالتْ وهي صادقةٌ إنَّ الرياضة لاتنْصِبكَ للشِّيبِ

والنهي كالأمر في هذا، وعلى هذا قال سيبويه: وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اِضِرْبْهُ...[١] وبعد انتهائه من نقل النص السابق لصاحب الكتاب قال: فهذا نص من سيبويه بجواز كون خبر المبتدأ أمراً ونهيـًا».

ويلاحظ أن الفارسي وابن جني لم يقيدا جواز وقوع خبر «إنَّ» جملة طلبية بالقلة أو الندرة، إنما ذكرا الجواز مطلقـًا بلا قيد، خلافـًا لما فعله الرضي لدى قوله: «وأما الجملة الطلبية كالأمر والنهي والدعاء.. ونحو ذلك فلا أرى منعـًا من وقوعها خبراً لهما، كما في خبر المبتدأ وإن كان قليلاً»[٢].

ثم استشهد على ذلك بقول الجميح: «إن الرياضة لا تُنْصِبْك للشِّيب»[٣].

وممن ذهب إلى جواز مجيء الجملة الطلبية خبراً مكي بن أبي طالب[٤]، والبغدادي[٥].

وذهب نحاةٌ آخرون إلى منع مجيء خبر «إن» جملة لاتحتمل الصدق أو الكذب، وجعلوا ماورد في كلام العرب نادراً أو شاذاً خاصـًا بالشعر، ولم يتعرضوا لتأويله، ومن هؤلاء البطليوسي، جاء ذلك في قوله: «إن المبتدأ قد يخبر عنه بأشياء لا يصح أن يخبر بها عمّا فعلت فيه «إنَّ» كالتحضيض، والدعاء، والأمر والنهي،

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٨٨.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب: ٤/ ٣٥٢، تحقيق: إميل يعقوب.

(٣) المرجع السابق: ٤/ ٣٥٢.

(٤) المشكل: ١/ ١٣١.

(٥) خزانة الأدب: ١٠/ ٢٤٦.

والاستفهام.. وقد جاء الإخبار عن إنَّ بالنهي في الشعر»[١].

ثم استشهد على ذلك بقول الجميح.

ووصف ابن مالك مجيء ذلك في الشعر من الشاذ الذي لا يقاس عليه، قال لدى حديثه عن الحروف الناسخة[٢]: «هذه الأحرف لا تدخل على ماخبره جملة طلبية نحو: زيدٌ هل قام؟ وعمروٌ أكْرِمْهُ، وخالدٌ لا تُهِنْهُ، ثم نبهتُ على ماشذَّ من دخول إنَّ على ماخبره نهي كقول الشاعر:

إن الذين قتلتم أمسِ سيدهم لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وإلى المنع ذهب أبو حيان، فبعد أن عرض رأي ابن عصفور في هذه المسألة مفصلاً قال:

«وعلى المنع نصوص شيوخنا[٣]، وممن قال بالمنع يحيى بن حمزة العلوي[٤]، وابن عقيل[٥]، وعباس حسن[٦].

وقد أول فريقٌ من النحاة قول أبي مُكْعِتٍ على تقدير قولٍ محذوف يقع خبراً لإن، كأنه قال: «إن الذين قتلتم سيدهم أمسِ مقولٌ في شأنهم لا تحسبوا، أو: يُقَالُ فيهم: لاتحسبوا، ومن أوائل مَنْ ذكر هذا التأويل المالقي، إذ قال بعد ذكره للشاهد النحوي السابق: «فعلى تقدير: يقال فيها[٧]، وتحدث ابن هشام[٨] عن جواز حذف

---

(١) إصلاح الخلل: ١٨١.

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ١١.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٤٣.

(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٢١.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٠٨، ١/ ٣٠٩.

(٦) هامش النحو الوافي: ١/ ٦٣٨.

(٧) رصف المباني: ٢٠٠.

(٨) المغني: ٧٦١.

القول وجعل منه قول أبي مُكْعِت.

وقال الخضري: «ولا تدخل على خبر طلبي ولا إنشائي، وأما نحو (إن الله نعما يعظكم به)[١]، (إنهم ساء ما كانوا يعملون)[٢] فهو على تقدير القول كقوله: إن الذين قتلتم أمس سيدهم...»[٣].

أما ابن عصفور فله في وقوع خبر «إنَّ» جملة طلبية رأيان، أولهما: الجواز، وقد صرح بذلك في شرحه الصغير لجمل الزجاجي قال: «أما الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلاف، والصحيح أنها تقع في موضع خبرها»[٤]، وذهب في كتابه «المقرّب» إلى المنع دون إشارة إلى تأويل ماورد في كلام العرب، قال لدى حديثه عن الأحرف الناسخة: «وماكان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبراً لها إلا الجمل غير المحتملة الصدق والكذب، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية»[٥].

لكنه في شرح الجمل أوَّل ماجاء في الشعر، فقد قال بعد ذكر القاعدة النحوية الخاصة بهذه المسألة:

«فإن جاء ماظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبراً يؤول، نحو قوله:

إن الذين قتلتم أمس سيدهم...فأوقع «لا تحسبوا» مع خبر «إنَّ» وهي نهي، وقول الآخر: فلو أصابت لقالت وهي صادقة، فأوقع: لاتنصبك» وهي نهي موقع

---

(١) النساء ٥٨.

(٢) التوبة ٩.

(٣) حاشية الخضري: ١/ ١٢٩.

(٤) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٤٣.

(٥) شرح الجمل ابن عصفور: ١/ ٤٢٨.

خبر «إنَّ»، فينبغي أن يحمل ذلك على إضمار القول، كأنه قال: أقول لكم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما، وأقول لك: لا تنصبك للشيب»[١].

الترجيح:

يظهر لي في ضوء دراسة هذه المسألة أن القول بمنع دخول خبر «إنَّ» جملة طلبية هو الأظهر والأولى وذلك لما يلي:

١- إنما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لهذه الحروف لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف؛ وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب، فإذا قلت: اضرب فكأنك تطلب من المخاطب الضرب، وكذلك ليت زيداً قائمٌ، ولعل زيداً قائمٌ، تمنيك للقيام، ورجاؤك له طلب، فالطلب في هذه الأشياء ثابت، والتمني والترجي إنما يكون لما لم يثبت، وأما ماقد ثبت فلا فائدة في ترجيه وتمنيه ؛ لأن الحاصل لا يطلب، فلذلك لم يجز أن تقع هذه الجمل خبراً لليت ولعل، ولم تقع خبراً لأنَّ وأنَّ ولكنَّ؛ لأن هذه الحروف للتأكيد، ولا يؤكد إلا مايحتمل أن يكون وألا يكون في حق المخاطب، وأما ماقد ثبت واستقر في حق المخاطب فلا فائدة فيه، والطلب في هذه الجمل ثابت عند المخاطب»[٢].

٢- ماورد من وقوع الجملة الطلبية خبراً للحرف الناسخ «إنَّ» قليل ونادر، يكاد فيما وقفت عليه لا يتجاوز شاهدين شعريين، أحدهما قول أبي مكْعِت:

إن الذين قتلتم أمسِ سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما[٣]

وثانيهما: قول الجُمَيح الأسدي:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٢٩.

(٢) المرجع السابق: ١/ ٤٢٩.

(٣) مضى شرحه وتخريجه في بداية هذا المبحث.

ولو أرادتْ لقالتْ وَهْيَ صادقةٌ إن الرياضة لا تُنْصِبْكَ للشِّيبِ[١]

والشاهد في وقوع الجملة الطلبية «لا تنصبك خبراً لإنَّ»..

ومع ترجيحي لقول النحاة المانعين، فإن تأويل الشاهدين الشعريين السابقين على تقدير قول محذوف هو تأويل مقبول ؛ وذلك لوروده في القرآن الكريم وكلام العرب، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[٢]، أي: فيقال: أكفرتم، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[٤]، أي: يقولون[٥]: سلام عليكم، وقوله تعالى ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾[٦]، أي: تقولون: إنا لمغرمون[٧].

وأما ماورد في كلام العرب من حذف القول فهو كثيرٌ أيضـًا كما قال النحاة،

---

(١) الشاهد للجميح الأسدي، واسمه: منقذ بن الطماح بن قيس، والبيت من قصيدة في المفضليات ص٣٤، والشاهد في: أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٣٢، وكتاب الشعر: ١/ ٣٢٦، وإصلاح الخلل: ١٨١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٨ ص٢٠٠، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٢٤٣، والخزانة ١٠/ ٢٤٦، والبيت من قصيدة للجميح عددها اثنا عشر بيتـًا، ذكر فيها نشوز امرأته لقلة ماله.

والرياضة: تهذيب الأخلاق النفسيه، وتنصبك: مضارعه أ نصبه إنصابا، أي: أ تعبه، يقول: إن رياضة الكبير عناء على من يرومها، وتعب لا يجدي شيئا، لأنه لا يسمع مايؤمر به ولا يستجيب لما معه من تجارب الأيام.

(٢) سورة آل عمران: ١٠٦.

(٣) سورة الزمر: ٣.

(٤) سورة الرعد: ٢٣ – ٢٤.

(٥) رصف المباني ٢٠٠.

(٦) سورة الواقعة ٦٥، ٦٦.

(٧) ينظر في الإنصاف: ١/ ١١٤، رصف المباني: ٢٠٠والمغني صـ ٧٦١ ومابعدها.

ومنه قول الشاعر:

حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلطْ جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قَطْ[١]

والتقدير: جاؤوا بمذقٍ مقولٍ فيه[٢].

المسألة الرابعة

هل تنصب الحروف الناسخة الاسم والخبر؟

إذا اسوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا»[٣]

العرض المركز:

موضع الشاهد في البيت قوله «إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا»، فقد ورد فيه ما ظاهره أن «إنَّ» المؤكدة نصبت الاسم «حراسا» والخبر «أسدا»، وتمسك لهذا الظاهر طائفةٌ من النحاة فأجازوا ذلك في «إنَّ» وغيرها من الحروف الناسخة، وتأوله الجمهور.

التوضيح:

إن الأصل في «إنَّ» وأخواتها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وعلة رفعها الخبر كما قال ابن عصفور: «إنه لما وجب رفع أحدهما تشبيهًا بالعُمدة، ونصب أحدهما تشبيهًا بالفضلة، كان أشبههما بالعمدة الخبر ؛ لأن هذه الحروف إنما

---

(١) الشاهد ينسب للعجاج وقيل لراجز، كان قد نزل بقوم فانتظرو طويلا حتى جاء الليل بخلافه، جاؤوه بلبن قليل قد خلطوا عليه ماءً كثيرا حتى أصبح لونه يحاكي لون الذئب، المذق: اللبن الممزوج بالماء، ويكون لونه أغبر كالذئب وينظر في الشاهد في: الإنصاف: ١/ ١١٥، أوضح المسالك: ٣/ ٨، والمغني: ٣٢٥.

(٢) أوضح المسالك: ابن هشام: ٣/ ٨، المغني: ٣٢٥.

(٣) ينظر في الشاهد في: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٤/ ١، شرح التسهيل ٩/ ٢، شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٨، المقاصد الشافية: ٢/ ٣١١، المغني: ٥٥، همع الهوامع: ١/ ٤٩٠، شرح الأشموني: ١/ ٥٣٥، مكتبة النهضة المصرية.

دخلت لتوكيد الخبر أو تمنِّيه، أو ترجِّيه، أو التشبيه به، فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة، فلما رُفِعَ الخبر تُشبيهًا بالعمدة نُصِبَ الاسم تشبيهًا بالفضلات[١]، ولكن هل يجوز أن تعمل «إنَّ» وأخواتها النصب في الاسم والخبر معًا؟

للنحاة في هذه المسألة مذهبان:

الأول: الجواز، وإليه ذهب الكوفيون، وقد اختلفت آراؤهم، وتعددت أقوالهم، ويمكن إجمالها في قولين اثنين:

١- ذهبت طائفة من نحاة الكوفة إلى أن نصب الاسم والخبر خاص ببعض الحروف الناسخة، فقد اتفق الكسائي والفراء على أن «نصب الجزأين» خاص بالبيت، قال أبو حيان: «والكسائي إلى جوازه في «ليت»، وكذا في نقلٍ عن الفراء»[٢].

وَ رُوي عن الفراء أيضًا أنه يجيز ذلك في «كَأَنَّ» و«لعلَّ»[٣].

وتبع الفراءَ في جواز نصب «كأَنَّ» و«ليت» للمعمولين الكوفيون عمومًا كما قال ابن خروف في شرح الجمل[٤] وحكى الكوفيون نصب «كأنَّ»، و«ليت لمعمولين».

٢- ذهب بعض الكوفيين إلى أن الحروف الناسخة كلها تنصب الجزأين، قال ابن مالك: «ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بـ «ليت» وغيرها من أخواتها»[٥].

وقال الشاطبي بعد أن ذكر رأي الكسائي والفراء: «وباقي الكوفيين أجازوا ذلك أيضًا في سائر أخوات «ليت»، فيجوز عندهم: إنَّ زيداً قائما، ولكنَّ زيداً قائما،

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٤٢٤.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٤٢.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٤٢.

(٤) شرح الجمل لابن خروف: ١/ ٤٦٦.

(٥) شرح الكافية الشافية ٥١٦، ١/ ٥١٧.

وكأنَّ زيداً قائما»[١].

وتبع الكوفيين في ذلك بعض علماء الأدب واللغة، مستدلين على الجواز بما ورد في لغات بعض القبائل العربية، قال السيوطي: «سُمع من العرب نصب الجزأين... وهو سائغ في الجميع، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة، وابن السيد»[٢].

الثاني: منع جمهور النحاة عمل الحروف الناسخة النصب في الاسم والخبر، وتأولوا ماورد في كلام العرب، ومنه قول الشاعر «إنَّ حراسنا أسدا، ولهم في تأويله ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّ «أسداً» حال، وعاملها محذوف تقديره «يشبهون»، أو «تجدهم»، وهذه الجملة الفعلية المحذوفة في محل رفع خبر «إنَّ».

وممن خَرَّج البيت على هذا التأويل ابن عصفور بقوله لدى حديثه عن عمل «إنَّ» النصب في المعمولين: «زعم بعض النحويين أنه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معـًا، وممن ذهب إلى ذلك ابن سلام في طبقات الشعراء، وزعم أنه لغة، واستدل على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودّ جُنْحُ الليل فلتأتِ ولتكن خُطاك خِفافـًا إنَّ حراسنا أسدا

فنصب الحراس والأُسْدَ بإنَّ... ولا حجة في شيء من ذلك عندنا، أما قوله: «إن حراسنا أسداً» فبكون الخبر محذوفـًا، والتقدير: «تلقاهم أُسدا»[٣].

---

(١) المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٠.

(٢) الهمع١/ ٤٩٠، وينظر في شرح التسهيل: ٢/ ١٠، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٤٢، وشرح الأشموني: ١/ ٥٣٥، وينظر في رأي ابن سلام في كتابه: طبقات الشعر: ٧٨، ١/ ٧٩، وفي رأي ابن الطراوة: ابن الطراوة النحوي: ١٧٢-.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٢٦٢، ٤٢٥.

وقال ابن هشام: «خُرِّجَ البيت على الحالية، وأن الخبر محذوف، أي تلقاهم أسدا»[١].

الثاني: ذهب ابن مالك في قولٍ له إلى أن «أُسْدَا» مفعول به لفعل محذوف، والجملة الفعلية في محل رفع خبر «إن»، أشار إلى هذا بقوله: «ويقدر «إن حراسنا أسدا» كأنه قال: إن حراسنا يشبهون «أسدا»[٢]، وتبعه في ذلك التأويل نحاةٌ آخرون منهم الشاطبي، فقد قال لدى حديثه عن هذا البيت: «وأما «إن حراسنا أسدًا»، فعلى إضمار فعل أيضـًا تقديره: يشبهون أسدا، أو تجدهم أسدا، أو نحو هذا»[٣].

الثالث: أَوَّل بعضهم البيت على تقدير أن «أسدا» خبر لفعل ناسخ محذوف تقديره: «إن حراسنا كانوا أسدا»، والجملة الفعلية المحذوفة في محل رفع خبر «إنَّ»، وإليه ذهب ابن مالك[٤] في قولٍ له.

الترجيح: يترجح لي في هذه المسألة النحوية ماذهب إليه نحاة الكوفة وهو جواز نصب الحروف الناسخة كلها أو بعضها لمعمولين ؛وذلك لما يأتي:

١- نقل جماعةٌ من علماء الأدب واللغة أن نصب «إنَّ» أو بعض أخواتها الاسم والخبر لغةٌ صحيحةٌ وردت على لسان بعض القبائل العربية، كما ورد ذلك عن ابن سلام الجمحي، وابن الطراوة، وابن السيد البطليوسي، قال أبو حيان لدى حديثه عن هذه المسألة: «المشهورُ رفع أخبار هذه الحروف، وذهب ابن سلام في طبقات الشعراء، وجماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه... وزعم ابن سلَّام أنه لغة رؤبة وقومه، وحكي عن تميم أنهم ينصبون بلعلَّ، وسمع ذلك في خبر «إنَّ»،

---

(١) المغني: ٥٥، ٥٦.

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ١٠.

(٣) المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٢.

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ١٠.

و«كأنَّ»، و«لعلَّ»، وكَثُرَ ذلك في خبر «ليت»[١].

وممن ذكر من النحاة أن نصب المعمولين بإنَّ أو ببعض أخواتها لغة رويت عن بعض القبائل: ابن مالك[٢]، وابن هشام[٣]، والشاطبي[٤]، والسيوطي[٥]، وآخرون.

٢- استدل النحاة المجيزون بنصوص شعرية ونثرية وردت عن العرب، أما الشواهد الشعرية التي استشهد بها الكوفيون على الجواز، فمنها قول الشاعر:

ياليت أيام الصِّبا رواجعا[٦]

فقد عملت «ليت» النصب في الاسم «أيام» والخبر «رواجعا»[٧].

ومنها قول الشاعر:

ليت الشباب هو الرجيعَ على الفَتى والشيبُ كان هو البديءُ الأولُ[٨]

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٤٢.

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ١٠.

(٣) المغني: ٥٥.

(٤) المقاصد الشافية: ٢/ ٣١١.

(٥) الهمع: ١/ ٤٩٠.

(٦) الشاهد للعجاج في الموشح ص٣٤٠ وليس في ديوانه، ينظر فيه في ملحقات ديوانه ص٨٢ وقد ورد في الكتاب ٢/ ١٤٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٢٥، شرح الشنتمري: ١/ ٢٨٤، لمع الأدلة ص٨٢، المسائل البصريات: ٣٦٩، ١/ ٧٢١، رصف المباني: ٣٦٦، المقاصد الشافية: ٢/ ٣١١، المغني: ٣٧٦، شرح الأشموني ١/ ٥٣٧.

(٧) الشاهد مؤول عند جمهور النحاة على أن رواجعا حال وعاملها محذوف تقديره: أ قبلت، أو: رجعت، والجملة الفعلية المحذوفة في محل رفع خبر «ليت»، وينظر في هذا التأويل في الكتاب: ٢/ ١٤٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٤٢٥، المسائل البصريات: ١/ ٣٦٩، ٧٢١، المغني: ٣٧٦، المقاصد الشافية: ٢/ ٣١١.

(٨) ينظر في الشاهد في: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٥٢، شرح التسهيل: ٢/ ٩، شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٦، المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٠، المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٠٧.

فقد نصب الشاعر بـ«ليت» المعمولين الاسم «الشباب»، والخبر «الرجيع».

ومن السماع الوارد في عمل «ليت» النصب في المعمولين ما أنشده أبو العباس ثعلب:

فليت غداً يكونُ غِرارَ شَهْر وليْتَ اليومَ أياماً طوالاً(١)

فعند الفراء ومن تبعه من الكوفيين عملت «ليت» النصب في الاسم «اليوم»، والخبر «أياماً».

ومنه أيضاً قول النمر بن تولب:

ألا ياليتني حجراً بوادٍ أقام وليتَ أُمِّي لم تلدني(٢)

والشاهد فيه قوله: «ليتني حجراً» حيث وقعت الياء ضميراً متصلاً في محل نصب اسم «ليت»، وجاءت «حجراً» خبراً منصوباً، ومنه قول ذي الرمة:

كأنَّ جلودَهُنَّ مُمَوَّهاتٍ على أبشارها ذَهَباً زُلاَلاَ(٣)

فقد جاءت «كأنَّ» ناصبة الاسم «جلودهُنَّ»، والخبر «مُمَوَّهاتٍ»(٤).

ومن عَمَلِ «كأنَّ» النصب في المعمولين قول الشاعر:

كأنَّ أذنيه إذا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أو قلماً مُحَرَّفا(٥)

---

(١) مجالس ثعلب ص٢٣٦، ويمكن تأويل هذا الشاهد على رأي الجمهور وذلك بجعل، أياماً خبراً لكان المحذوفة، أي: وليت اليوم يكون أياماً طوالاً، والجملة الفعلية المحذوفة في محل رفع خبر «ليت».

(٢) ديوان النمر بن تولب: ٣٩١، وينظر فيه في همع الهوامع: ١/ ٤٩١ ويخرج الشاهد على رأي الجمهور بمثل ما مضى ذكره في الشاهد السابق.

(٣) ينظر في الشاهد في حاشية الخضري: ١/ ٥٣٩، مكتبة النهضة المصرية.

(٤) وهو عند جمهور النحاة مؤول على أن خبر «كأن» هو قوله «بأعلى أبشارها»، و«مموهاتٍ» حال من «جلود».

(٥) هذا البيت لمحمد بن ذؤيب العماني يصف فرساً، وهو من كلمة مدح بها أمير المؤمنين =

والشاهد فيه قوله: «كأن أذنيه... قادمةً»، حيث عملت النصب في الاسم والخبر(١).

أما النصوص النثرية التي استدل بها الكوفيون على صحة مذهبهم في هذه المسألة فمنها ما روى مسلم أن أبا هريرة(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إنَّ قعرَ جهنم لَسبعين خريفا»، فقد عملت «إنَّ» النصب في الاسم «قعر»، والخبر «لَسبعين»، قال الإمام النووي في شرحه: «في معظم الأصول والراويات «لَسبعين» بالياء، وهو صحيح».

ومن السماع الوارد عن بعض العرب قولهم: «لعلَّ زيداً أخانا»(٣).

٣- إن التأويلات التي ذكرها جمهور النحاة منها ماهي مقبولة، ومنها ماهي متكلفة، ويمكن بيان ذلك على التفصيل الآتي:

=

هارون الرشيد، ومعنى «تشوفا» أي نصب عنقه، وقادمةً: واحدة القوادم، وهي مقاديم ريش الطائر، وقلما آلة الكتابة.

ينظر في الشاهد في: شرح الجمل: لابن عصفور: ١/ ٤٢٥، المسائل البصريات: ١/ ٣٦٩، شرح التسهيل: ٢/ ٩، رصف المباني: ٣٦٦، المغني: ٣٧٦، المقاصد الشافية: ٢/ ٣١١، همع الهوامع: ١/ ٤٩١، شرح الأشموني: ١/ ٥٣٨.

(١) لجمهور النحاة في هذا البيت قولان: أولهما: أن الشاعر، لحنه الأصمعي وأبو عمرو بن العلاء بحضرة الرشيد. ثانيهما: أن «قادمة» مفعول به لفعل محذوف تقديره: كأن أذنيه تحاكيان قادمة والجملة في محل رفع خبر «كأن»، ينظر في ذلك قي شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٦، شرح التسهيل: ٢/ ١٠، المقاصد الشافية: ٢/ ٣١١، ٣١٢.

(٢) توهم كثير من النحاة أن هذا القول هو قول الرسول ﷺ كما جاء ذلك عن ابن مالك في شرح التسهيل، وابن هشام في المغني: ٥٥، والشاطبي في المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٢، والصحيح أن هذا الأثر هو قول أبي هريرة فهو الذي روى حديث الشفاعة الطويل، ثم قال بعد أن فرغ منه «والذي نفس أبي هريرة بيده» ينظر في الأثر في صحيح مسلم: صفحة ١٢٦ وصحيح مسلم بشرح النووي: ٣/ ٧٢.

(٣) همع الهوامع: ١/ ٤٩١.

أ- القول بأن «أُسداً» في قول الشاعر: «إن حراسنا أُسداً» حال، وعامله محذوف تقديره «يظهرون» أو «يشبهون» ونحوهما، والجملة في محل رفع خبر «إن»، القول بهذا يؤخذ عليه أن حذف الخبر مع كون الحال صالحاً للخبرية ضعيف كما هو مقرر عند النحاة، وترك الحمل على الضعيف أولى.

ب- إن كلمة «أسدا» جاءت اسماً جامدا دالاً على ذات، ومجيء الحال من الاسم الجامد وإن أجازه النحاة وتأولوه على تقدير اسم مشتق، لكنه أيضاً قليلٌ، والأولى من وجهة نظري عدم حمل هذا الشاهد عليه.

جـ- تأويل الكسائي للشواهد الشعرية التي جاءت فيها «ليت» ناصبة في الظاهر الاسم والخبر تأويل مقبول، كما في تأويله لقول الشاعر:

ياليت أيام الصبا رواجعا

وقد يقال: إن حذف «كان» مع اسمها متفقٌ عليه بعد «إن» و«لو» الشرطيتين، ولم يذكر جمهور النحاة أن من مواضع حذفها مجيئها مع «ليت»، والجواب عن هذا: لماذا لا نقول: إن حذفها مع «إنْ» و«لو» كثير، وحذفها جائزٌ مع «ليت» وإن كان قليلاً؟

كذلك فإن تأويل قول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أن «سبعين» منصوب على الظرفية، وهي في محل رفع خبر، تأويل مقبول، وإليه ذهب ابن مالك بقوله:

«يحمل الحديث على أن «القعر» فيه مصدر قعرتُ الشيء إذا بلغت قعره، وهو اسم «إن»، و«لسبعين خريفاً»، ظرف مخبر به ؛لأن الاسم مصدر، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر[1] كثيراً وتبع ابن مالك في هذا التأويل النووي[2]، وابن

(١) شرح التسهيل: ٢/ ١٠، وينظر في رأيه أيضاً في شرح الكافية الشافية، ١/ ٥١٨.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ٣/ ٧٣، وقد نقل النووي كثيراً من أقوال ابن مالك في شرحه، وكان يصفه بأنه كان شيخاً له في العربية.

هشام[١]، والشاطبي[٢].

خلاصة الرأي الذي أذهب إليه في هذه المسألة وأرتضيه إجازة نصب الحروف الناسخة أو بعضها للاسم والخبر معًا ؛وذلك لأن بعض القبائل العربية كانت تستعمل هذه اللغة، وقد رواها العلماء العدول، فلا حاجة بعد ذلك إلى كثيرٍ من التأويلات التي لجأ إليها جمهور النحاة، مع رد تلك الشواهد إلى القلة والندرة، وعدم القياس عليها حفاظًا للأصول المجمع عليها.

المسألة الخامسة

دخول لام الابتداء على خبر «لكِنَّ»

يَلُومونني في حُبِّ ليلى عواذلي ولكنني من حُبِّها لَعَميْدُ[٣]

العرض المركز:

الشاهد فيه قوله: «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء على خبر «لكِنّ»، أجازه الكوفيون، وأنكر ذلك البصريون، وأولوه عدة تأويلات سيأتي بيانها مفصلاً.

التوضيح:

أجاز نحاة الكوفة[٤] دخول لام الابتداء في خبر «لكِنَّ»، وإليه ذهب الفراء

---

(١) المغني: ٥٥، ٥٦.

(٢) المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٢.

(٣) هذا الشاهد النحوي لا يعرف له قائل، ولم يذكر صدره فيما اطلعتُ عليه -إلا ابن عقيل في شرحه للألفية، وعميد: من قولهم: عمده العشق، إذا انكسر قلبه من المحبة، أو: هدّه العشق. وينظر في الشاهد: في معاني القرآن: ١/ ٤٦٥، إصلاح الخلل ١٨٢، والإنصاف: ١/ ٢٠٩ الرواية في هذه المصادر الثلاثة «لكميد»، شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٣٠: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٦٥، شرح التسهيل: ٢/ ٢٩، شرح الجمل: ابن خروف ١/ ٤٥٧، المغني لابن هشام: ٣٠٧، ائتلاف النصرة للزبيدي: ١٧٢، شرح الأشموني: ١/ ٥٥٩، خزانة الأدب: ١/ ٣٦٣.

(٤) ينظر في إجازة الكوفيين لذلك في المصادر التالية: إصلاح الخلل: ١٨٢، الإنصاف: ١/ ٢٠٩، =

بقوله لدى حديثه عن «لكِنَّ»: «وإنما نصبت العرب بها إذا شُدِّدَتْ نونُها ؛ لأن أصلها: إنَّ عبد الله قائم، فزيدت على «إنّ» لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحداً ؛ ألا ترى أن الشاعر قال: «ولكنني من حبها لعميد»، فلم تدخل اللام إلا لأن معناها إنَّ»(١).

من أدلة الكوفيين على الجواز السماع والقياس، ومن السماع الوارد في هذا الباب الشاهد النحوي السابق، وأما القياس فقد ذكروا أنه يجوز العطف على موضع «إنَّ» بالرفع والنصب، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً وعمروٌ، فكذلك الأمرُ مع «لكِنَّ» دون بقية أخواتها(٢).

وكما جاز دخول لام الابتداء على خبر «إنَّ» فكذلك يجوز دخولها على خبر «لكِنَّ» قياسًا.

ونحاة الكوفة مع إجازتهم دخول لام الابتداء على خبر الحرف الناسخ «لكنّهم» متفقون مع نحاة البصرة على تأويل هذا الشاهد النحوي، ويمكن ذكر تأويلاتهم على التفصيل التالي:

التأويل الأول: أجاز نحاة الكوفة دخول لام الابتداء في خبر «لكِنَّ» ؛لأنها عندهم مركبة ليست بسيطة ثم اختلفوا في تقديرها على أقوال:

أولها: إن «لكِنَّ» أصلها «إنَّ» زيدت عليها اللام والكاف، وإليه ذهب أكثر الكوفيين، وفي مقدمتهم الفراء، جاء ذلك في قوله لدى حديثه عن الحرف الناسخ «لكِنَّ»: «إنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها لأن أصلها: إنِّ عبد الله قائمٌ فزيدت

=

شرح التسهيل: ٢/ ٢٩، ارتشاف الضرب: ٢/ ١٢٦٧، المقاصد الشافية: ٢/ ٣٤٦، المغني: ٣٨٤، توضيح المقاصد: ١/ ٣٤٣، شرح ابن عقيل: ١/ ٣٦٣، همع الهوامع: ٢/ ١٧٥.

(١) معاني القرآن ١/ ٤٦٦-٤٦٥.

(٢) الإنصاف: ١/ ٢١٧، شرح الكافية للرضي: ٤/ ٣١٨ تحقيق: إميل يعقوب.

على «إنَّ» لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحداً»[١].

وقال صاحب الإنصاف عند بيان مذهب نحاة الكوفة: «الدليل عند الكوفيين النقل والقياس... وأما القياس فلأن الأصل في «لكِنَّ» هو «إنَّ» زيدت عليها «لا»، و«الكاف» فصارتا جميعًا حرفًا واحداً»[٢].

ثانيها- ذهب بعض النحاة إلى أنّ الحرف الناسخ «لكِنَّ» أصلها كما قال ابن عصفور[٣]: لكِنْ إنّي» فنقلت حركة همزة «إنَّ» إلى نون «لكِنَّ» على حد نقلها في «قَدَ افلح» فصار «لكنني»، ثم أدغم نون «لكِنَّ» في النون الساكنة من «إني» إجراء للمنفصل مجرى المتصل كما قالوا في: جَعَلَ لك، جعلَّك.

ثالثها- ذهب ابن مالك إلى أن أصلها «ولكِنْ إنني» ثم حذفت همزة «إنني» ونون «لكِنْ»، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر «إنَّ»[٤].

ووافقه ابن هشام في هذا التوجيه، ويظهر ذلك في قوله: «الأصل: «لكِنْ إنني» ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، ونون «لكِنْ» للساكنين»[٥].

رابعها- ذكر بعض الكوفيين أنَّ «لكِنَّ» مركبة من «لا»، و«أنَّ»، والكاف زائدة، والهمزة محذوفة»[٦].

خامسها- قال بعض النحاة: «إنها مؤلفة من «لا» و«كأنَّ»، والكاف للتشبيه، و«أنَّ» على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لما فيها من نفي لشيء، وإثباتٍ

---

(١) معاني القرآن: الفراء ١/ ٤٦٥.

(٢) الإنصاف: ١/ ٢٠٩.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٣٠.

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٢٩.

(٥) المغني: ٣٨٥.

(٦) ارتشاف الضرب: ٢/ ١٢٣٨.

لغيره، وَكُسِرَتْ الكاف لتدل على الهمزة المحذوفة»[١].

التأويل الثاني: ذهب كثير من البصريين إلى أن اللام في قول الشاعر «لعميد» هي لام زائدة، وليست لام الابتداء، ومن أبرز النحاة الذين ذهبوا إلى هذا التأويل ابن يعيش، وقد جاء ذلك في قوله[٢] لدى حديثه عن الشاهد الشعري: «يجوز أن تكون اللام هنا زائدة مثل إنشاد بعضهم:

مَرُّوا عجالى فقالوا كيف صاحبكم فقال الذي سألوا أمسى لمجهودا

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إلاَّ أنّهم ليأكلون الطعام﴾[٣] بفتح «أنّ» في قراءة سعيد بن جبير[٤]، فاللام هنا زائدة بمنزلة الباء مع الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾[٥].

وقال ابن عصفور[٦]: «ويمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر «إنَّ» المفتوحة في قراءة من قرأ: ﴿إلاَّ أَنّهم ليأكلون الطعام﴾».

وممن قال بهذا التأويل ابن مالك[٧]، وابن هشام[٨]، والأشموني[٩].

التأويل الثالث: ذكر جمهور نحاة البصرة[١٠] أن اتصال اللام بخبر «لكِنَّ» في

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢/ ١٢٣٨.

(٢) شرح المفصل: ٤/ ٥٣٥.

(٣) الفرقان ٢٠.

(٤) ينظر في قراءة سعيد بن جبير في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٣/ ١٣.

(٥) سورة الفرقان: ٣١.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٣٠.

(٧) شرح التسهيل: ٢/ ٢٩.

(٨) المغني: ٣٨٥.

(٩) شرح الأشموني: ١/ ٥٥٩.

(١٠) شرح الكافية: ٤/ ٣٨٢، تحقيق: إميل يعقوب.

قول الشاعر «ولكنني من حبها لعميد» شاذ لا يقاس عليه، وإليه أشار صاحب الإنصاف بقوله:

«هو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه»(١)، وقال ابن خروف وهو يتحدث عن «لكِنَّ» في الشاهد السابق: «والأكثر الأعرف ألا تدخل لتضمنها معنى الاستدراك واتصالها بما قبلها من طريق المعنى»(٢).

وقال ابن مالك: وأما «ولكنني من حبها لعميد»، فلا حجة فيه لشذوذه»(٣).

وممن قال بالشذوذ ابن يعيش(٤)، وابن الحاجب(٥)، والشاطبي(٦).

الترجيح:

في ضوء ما ذكرته مفصلاً عن هذه المسألة النحوية أرى أن الراجح فيها ما قاله نحاة البصرة ومن وافقهم: إن دخول اللام في خبر «لكِنَّ» لا يجوز، ولا يقاس عليه ؛ وذلك لما يلي:

١ – مااستدل به الكوفيون على الجواز بقول أحدهم: «لكنني من حبها لعميدُ» فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ؛ ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطردا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر «إنَّ»(٧).

كذلك فإن هذا الشاهد النحوي كما قال ابن مالك: «لا يعلم له تتمة، ولا

---

(١) الإنصاف: ١/ ٢١٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٤٥٧.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٢٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٣٤، تحقيق إميل يعقوب.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب: ٤/ ٣٨٢.

(٦) المقاصد الشافية: ٢/ ٣٤٧.

(٧) الإنصاف: ١/ ٢١٤.

قائل، ولا راوٍ عدل يقول: سمعت ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف»[١].

وللشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد تعقيب على هذا الشاهد لا يمكن قبوله، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلاَّمة[٢]، أم وضعه من عند نفسه، أم مما أضافه بعض الرواة قديمًا لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر؟»[٣].

فقوله: «أم وضعه من عند نفسه» فهو قول مردود لأن ابن عقيل كان قاضيًا مشهوراً، ومن أبرز صفات القاضي الصدق والعدل والأمانة، وهذا ما ذكره العلماء الذين ترجموا سيرته.

٢- جاز دخول لام الابتداء في خبر «إنَّ»؛لأن هذه اللام للابتداء[٤]، وهي تحقق وتقوي معنى الابتداء، وأما «لكِن» فهي «لا تغير معنى الابتداء، لأن معناها الاستدراك، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف»[٥].

٣- إن العطف على موضع اسم «إنَّ» جائز، لأنها لا تغير معنى الابتداء خلافًا للحرف الناسخ التي تفيد معنى الاستدراك كما سبق بيانه.

٤- القول بأن «لكِنَّ» مركبة قول ضعيفٌ، وذلك لأن الأصل في الكلمات

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٢٩.

(٢) أي: ابن عقيل، شارح الألفية.

(٣) منحة الجليل: ١/ ٣٦٤، ٣٦٣.

(٤) شرح اللمع للأصفهاني: ١/ ٣٧٢، وينظر في: الجمل في النحو للزجاجي: ٥٤، ٥٣، المفصل للزمخشري: ٢٩٤، شرح المفصل: ٤/ ٥٣٢، تحقيق: إميل يعقوب.

(٥) الإنصاف: ١/ ٢١٧، وينظر في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٣١.

الإفراد[١]، والتركيب خلاف الأصل، ومن ثم كان الالتفات إلى الأصل أفضل وأحسن، كما أنه يحفظ من الوقوع في تلك التأويلات والتوجيهات المتكلفة التي ذكرها النحاة لدى حديثهم عن أصلها، فقد اختلفوا في بيان أصلها اختلافًا كبيراً كما مضى ذكره، يعسر إقامة دليل على صحتها، إنما هي من باب الفرضيات والتخمينات.

٥- القول بأن اللام في «لعميد» ليست لام الابتداء، إنما هي لام زائدة فقول وتأويل مقبول قياسًا على زيادتها في قراءة سعيد بن جبير (إلاَّ ليأكلون الطعام)[٢]، وقول الشاعر «أمسى لمجهودا».

المسألة السادسة

هل تدخل «لا» النافية للجنس على الاسم العلم؟

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أميةَ في البلاَدِ[٣]

العرض المركز:

موضع الشاهد في البيت قوله «ولا أمية»، فقد دخلت «لا» النافية للجنس على اسم عَلَمٍ معرفةٍ، وهو قوله: «أمية»، وهذا غير جائز عند جمهور النحاة ؛ لأن من شروط إعمالها[٤] عَمَل «إنَّ» أن يكون اسمها نكرة، فلجأوا إلى تأويله.

---

(١) توجيه اللمع: ابن الخباز، ص١٤٩.

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ٢٩.

(٣) البيت لعبد الله ابن الزَّبير الأسدي، يهجو به عبد الله بن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نكِدنْ: أي اشتد العيش وتعسر ينظر في البيت في: الكتاب: ٢/ ٩٧ المقتضب ٤/ ٣٦٢ أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٩ شرح التسهيل ٢/ ٦٧، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٩.

(٤) ينظر في هذه الشروط مفصلاً في: الكتاب: ٢/ ٢٩٧، المقتضب ٤/ ٣٦٢، أوضح المسالك ١/ ٢٧٤ ومابعدها.

التوضيح:

ذهب جمهور البصريين[١] إلى منع دخول «لا» النافية للجنس على الاسم العلم، قال أبو حيان:

«الإجماع من البصريين على أن «لا» لا تعمل في المعرفة[٢]، والشاهد النحوي مؤول عندهم بأحد تأويلين:

أولهما: أنه على حذف مضاف، والتقدير: لا مثلَ أميةَ في البلاد، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه وهو ينويه، وسبب تقديرهم «مثل» كونها موغلة في الإبهام.

وإلى هذا التأويل ذهب المبرد، جاء ذلك في قوله لدى حديثه عن «لا» النافية للجنس: «ولا تعمل إلا في نكرة ألبتة... فإن قلت فما قوله:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أميةَ في البلاَد

فقد عملت في «أمية» وكذلك قوله: «لا هيثمَ الليلةَ للمطي»، فليس كما قال؛ لأن الشاعر، إنما أراد: لا أمثال أمية، ولا من يسدُّ مَسَدَّها، والمعنى: ولا ذا فضلٍ، فدخلت «أمية» في هؤلاء المذكورين، وكذلك لا هيثم الليلة، أي لا مُجريَ ولا سائق كسوق هيثم»[٣].

وقال ابن خروف في شرح الجمل: «قوله - أي الزجاجي-لا تعمل في المعارف صحيح، فإن قيل: وقد قالت العرب: لا هيثم الليلة للمطي... ولابصرة لكم وأشباهه فإنه في نية التنكير؛ لأن المعنى وإن كان اللفظ لفظ المعرفة فالمراد:

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٤٥ ومابعدها.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٠٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٩٨٤.

لامثل البصرة..»[١].

وإلى هذا التأويل ابن هشام[٢]، وابن عقيل[٣]، والمالقي[٤]، والصبان[٥]، وآخرون.

التأويل الثاني: أنَّ العلم المعرفة «أمية» جاء بنية النكرة، والتقدير: ولا مسمَّى بهذا الاسم لها، إذ المراد من «أمية» شخص، أي شخص مسمى بهذا الاسم، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى «ولا أمية في البلاد»، أي: لا قاضي للحاجات في البلاد، وممن ذهب إلى هذا التأويل سيبويه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتحدث عن «لا» العاملة عمل «إنَّ»: «اعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأن «لا» لا تعمل في معرفة أبداً.. وأما قول الشاعر: «لا هيثم الليلة للمطي»، فإنه جعله نكرةً كأنه قال: «لا هيثم من الهيثمين...» وقال ابن الزبير:

أرى الحاجاتِ عند أبي خبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أميةَ في البلاَد

وتقول: قضيةٌ ولا أبا حسنٍ، تجعله نكرة، قلتُ فكيف يكون هذا، وإنما أراد عليـًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فقال[٦]: «لأنه لا يجوز لك أن تعمل «لا» في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسنٍ نكرة حَسُن على أن تعمل «لا»، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المذكورين عليٌّ»[٧].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٩٨٤.

(٢) أوضح المسالك: ١/ ٢١٠، ٢١١.

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٩٤.

(٤) رصف المباني: ٣٣٢، ٣٣٣.

(٥) حاشية الصبان على الأشموني: ١/ ٥٠٤، البابي الحلبي.

(٦) في هامش الكتاب أي: قال الخليل.

(٧) الكتاب: ٢/ ٢٩٦، ٢٩٧.

وممن قال بهذا التأويل: ابن هشام[١]، وابن عقيل[٢]، والرضي[٣]، والسيوطي[٤] والبغدادي[٥] وغيرهم.

وتحدث ابن مالك عن مسألة دخول (لا) النافية للجنس على الاسم العلم مفصلاً»، والوجه عنده في هذا الاستعمال كما قال: «أن يكون على قصد لا شيءَ يصدقُ عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضمنَ العَلَم هذا المعنى، وجرد لفظه مما ينافي ذلك»[٦]، وإليه أشار بقوله في المنظومة[٧]:

وإنْ أتاك عَلَمٌ وهو اسم «لا» فكنْ له بشائعٍ مُؤولا

كقولهم في رَجَــزٍ مرويّ «لا هيثم الليلة للمطي»

وقال في الألفية[٨]:

عَمَلَ إنَّ اجعلْ لِلاَ في نكِرِهْ مُفْردةً جاءتْكَ أو مُكَرَّرَهْ

الترجيح:

بعد عرض آراء النحاة مفصلاً في هذه المسألة يترجح عندي القول بجواز دخول «لا» النافية للجنس على الأعلام المشهورة؛ وذلك لما يلي:

١- وردت شواهد في النثر والشعر تدل على جواز إعمال «لا» النافية للجنس في الاسم العلم، منها قول الرسول ﷺ في حديث صحيح أخرجه البخاري: «إذا

---

(١) أوضح المسالك: ١/ ٢١١.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٩٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٦.

(٤) همع الهوامع: ١/ ٥٢٤.

(٥) خزانة الأدب٤/ ٦١ ومابعدها.

(٦) شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٣٢.

(٧) شرح الكافية الشافية صـ٥٢٠.

(٨) الألفية على شرح ابن عقيل: ١/ ٣٩٣.

هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لَتُنْفَقَنَّ كنوزهما في سبيل الله»[١]، والشاهد فيه أن «لا» دخلت على «كسرى» و«قيصر» وهما اسمان علمان.

ومنها قول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد عُرضت عليه خصومة: «قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها»[٢]، ومن الشواهد النثرية قول أبي سفيان يوم أحد : إنَّ لنا عُزَّى ولا عُزَّى لكم[٣]»، وقوله يوم فتح مكة المكرمة، «لا قريشَ بعد اليوم»[٤]، «والشاهد فيهما دخول «لا» على «عُزَّى» و«قريش»، وهما اسمان علمان مشهوران، كذلك ورد عن العرب قولهم، أمَّا البصرةَ فلا بصرةَ لكم»[٥].

ومن السماع الوارد في الشعر العربي قول عبد الله بن الزبير الأسدي:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أميةَ في البلاَد

ومنه قول رجل من بني دبير:

لا هيثم الليلةَ للمَطيِّ ولافتى مِثْلُ ابنِ خيبريّ[٦]

والشاهد فيه قوله: «لا هيثم» حيث دخلت «لا» على «هيثم»، وهو علم على رجلٍ بعينه، فهو معرفة بالعلمية.ولورود إعمال «لا» في الاسم العلم المعرفة فإن

---

(١) صحيح البخاري صـ٥٩٦، كتاب فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ «أحلت لكم الغنائم».

(٢) استشهد به سيبويه في الكتاب: ٢/ ٢٩٧، والمبرد في المقتضب: ٤/ ٣٦٣.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٢٦٧.

(٤) شرح شذور الذهب ٢١٠.

(٥) الكتاب: ٢/ ٢٩٦، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٠٧.

(٦) ينظر في الشاهد في الكتاب: ٢/ ٢٩٦، المقتضب: ٤/ ٣٦٢، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٩٨٤، شرح عيون الإعراب: ١١٩، شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٢١، المقاصد الشافية: ٢/ ٤١٥، وهيثم اسم رجل كان حسن الحداء للإبل، وابن خيبري هو جميل بن عبد الله بن معمر، وكان شجاعاً يحمي أدبار الإبل من الأعداء.

الكوفيين أجازوا ذلك خلافاً للبصريين، ولم يؤولوا تلك الشواهد النثرية والشعرية، قال أبو حيان: «أجاز الكوفيون بناء الاسم العلم، سواء أكان مفرداً نحو: لا زيدِ، ولا عمرَو، أو مضافاً لكنية، نحو: لا أبا محمدٍ، ولا أبا زيدٍ»(١).

وقال السيوطي لدى حديثه عن شروط إعمال «لا» وأن يكون مدخولها نكرة: «وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد، والمضاف لكنية نحو: لا أبا محمدٍ، أو للهِ، أو الرحمنِ أوالعزيز نحو: لا عبد اللهِ، ولا عبدَ الرحمنِ، ولا عبدَ العزيزِ»(٢).

٢-رد بعض النحاة التأويلات التي ذكرت في توجيه تلك الشواهد النثرية والشعرية، وأوردوا عليها اعتراضات، ومنهم ابن مالك، وقد أطال الحديث في مناقشته للنحاة المؤولين في كتابه شرح الكافية الشافية، وشرح التسهيل، فبعد أن أورد تأويل النحاة لتلك الشواهد على تقدير: إضافة «مِثل» إلى العلم ثم حذفه، وقيام المضاف إليه مقامه جعله قولاً غير مرضي، وأنه تأويل فاسد، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ويدل على فساده أمران:

أحدهما: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة «مثل» منوية لم يحتج إلى ذلك.

الثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ «مثل» كقول الشاعر:

تُبكِّي على زيدٍ ولا زيدَ مثلُهُ بريءٌ من الحُمَّى سليمُ الجوانِح

فلو كانت إضافة «مثل» منوية لكان التقدير: ولامثْلَ زيدٍ مثله، وذلك فاسد»(٣).

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٠٦.

(٢) همع الهوامع: ٥٢٣.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٣٠.

أما التأويل الثاني الذي ذكره النحاة وهو على تقدير لا واحد من المسميات هذا الاسم، فقد قال عنه ابن مالك[١]: «ضَعْفُهُ بيِّن، لأنه يستلزم ألا يُسْتَعْمَل هذا الاستعمال إلا عَلَمٌ مشترك فيه كزيد، وليس ذلك لازمًا لقولهم: لابصرةَ لكم، ولاقريشَ بعد اليوم، ولقول النبي ﷺ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده».

والتأويل المقبول عنده «أن الوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لاشيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به»[٢].

والذي أرتضيه في هذه المسألة ماذهب إليه الكوفيون والكسائي من إجازة دخول «لا» النافية للجنس على الأعلام شرط أن تكون مشهورة، ولاداعي لتلك التأويلات والتقديرات التي ذكرها كثير من النحاة، ولكن هل يقاس على تلك الشواهد السابقة؟

الراجح عندي أن الاسم العلم إذا اشتهر بصفة حميدة، أو خصلةٍ سيئةٍ في أي عصرٍ من العصور، جاز استعماله كما في الشواهد النثرية والشعرية السابقة.

---

(١) المرجع السابق ١/ ٥٣١، ٥٣٢.

(٢) المرجع السابق: ١/ ٥٣٢.

الخاتمة

في ضوء هذه الدراسة عن (ظاهرة التأويل في إعراب الشواهد الشعرية النحوية في باب إنَّ وأخواتها) يمكنني أن أجمل النتائج والتوصيات التي توصلت إليها بما يأتي:

١- أثبت البحث أن نحاة البصرة في حال اصطدام النص الشعري بقواعدهم النحوية يقوم منهجهم في معظم الأحيان على التأويل، وأن نحاة الكوفة يقوم مذهبهم النحوي على السماع في تقعيد القواعد النحوية، ونادراً ما يلجأون إلى التأويل، والدليل على ذلك أن البصريين في ستّ مسائل نحوية وردت في البحث عمدوا إلى تأويل أربع منها، وهي المسألة الثانية، والرابعة، والخامسة، والسادسة، على حين لجأ الكوفيون إلى التأويل في مسألة واحدة فقط، وهي المسألة الأولى.

٢- أما الوصية التي يمكنني أن أسجلها في خاتمة البحث فهي دعوة الباحثين والمشتغلين بالدراسات النحوية إلى تيسير مسائل علم النحو لطلابنا في مختلف المراحل الدراسية، ومنها المرحلة الجامعية، وذلك بإبعادهم عن المسائل الخلافية المتصلة بالشواهد الشعرية التي تقوم في معظم الأحيان على الضرورة أو القلة والندرة، وقصر ذلك على طلاب الدراسات العليا، لاسيما إذا علمنا أن الطلاب عمومـًا في عالمنا العربي يعانون ضعفـًا شديداً في علمي النحو والصرف، واستبدال الشواهد الشعرية بنصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف والمنثور من كلام العرب، وتوظيف تلك النصوص في الدرس النحوي.

والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.

٢- إعراب القرآن: النحاس، تحقيق: د- زهير غازي زاهد، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

٣- ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل: مطبعة السعادة، القاهرة، ط١٤، ١٣٨٤هـ.

٤- أمالي ابن الشجري: دار المعرفة، بيروت.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٦، ١٩٨٠م.

٦- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة، الرياض، بدون.

٧- البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، الناشر دار الكاتب العربي، القاهرة ١٣٨٩ .

٨- توضيح المقاصد والمسالك: المرادي، د.عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢.

٩- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠- الجمل في النحو: الزجاجي، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ.

١١- حاشية الخضري على ابن عقيل: محمد الخضري، بدون.

١٢- حاشية الصبان على الأشموني: الصبان، تحقيق: محمود الجميل، مكتبة

الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٣- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سَعُّودي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٠م.

١٤- ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق د.عزة حسن، دمشق، ١٩٦٠.

١٥- ديوان النمر بن تولب: صنعة د.نوري القيسي، بغداد، ١٩٦٨.

١٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني: د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥ه.

١٧- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم.

١٨- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، بدون.

١٩- شرح التصريح على التوضيح: الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، مصر، بدون.

٢٠- شرح جمل الزجاجي: ابن خروف، تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عرب، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ

٢١- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، طبع وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٠هـ.

٢٢- شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، بدون.

٢٣- شرح الشنتمري لشواهد الكتاب: الشنتمري، طبع بهامش كتاب سيبويه، بولاق، ١٣١٦هـ.

٢٤- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: د.عبد المنعم الهريدي، نشر مركز البحث العلمي ودار إحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ه.

٢٥- شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، بدون.

٢٦- شرح شواهد التوضيح والتصحيح: ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت.

٢٧- شرح عيون الإعراب: أبو الحسن المجاشعي، تحقيق: حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط١ ١٤٠٦.

٢٨- الشعر: أبو علي الفارسي، تحقيق: د.محمود الطناحي، مطبعة المدني، مصر ط١ ١٤٠٥.

٢٩- صحيح البخاري: بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ.

٣٠- صحيح مسلم: دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣١- ابن الطراوة النحوي: تحقيق ودراسة د.عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط١ ١٤٠٣هـ.

٣٢- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، شرح محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤.

٣٣- الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

٣٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، مؤسسة الرسالة، تحقيق: د.محيي الدين رمضان، ط٢، ١٤٠١هـ.

٣٥- مجالس ثعلب: تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر ط٢، ١٣٧٥هـ.

٣٦- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، دراسة وتحقيق حاتم الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية.

٣٧- المنهاج في شرح جمل الزجاجي: يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق د.

هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ ١٤٣٠هـ.

٣٨- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٩- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: د.محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ.

٤٠- معاني القرآن: الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

٤١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

٤٢- المقاصد الشافية: الشاطبي، نشر جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي.

٤٣- المقتضب: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون.

٤٤- المقرَّب لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٥- منحة الجليل: تحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط١٤، ١٣٨٤هـ.

٤٦- النحو الوافي: عباس حسن دار المعارف، مصر، ط٥.

٤٧- هداية السالك إلى أوضح المسالك: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٦، ١٩٨٠م.

٤٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر.

The Phenomenon of Syntactic Interpretation Analysis of Poetry Examples in Arabic Syntax

Muhammad Abd al-Qadir Hanadi
Assusite Professor
Syntax and Morphology.
King Abd al-Aziz University, College of Humanity

Abstract

This research concerns itself with the attitude of Arabic grammarists towards poetry examples (shawahid) which contradict grammar of (Inna wa akhawatiha). The research proves that Basra grammarists resort to put a construction on these examples to fit grammar. However, instead of adhering these examples to the grammar Kufa grammarists used every single example to forge a new grammar.

Key words

The phenomenon of syntactic interpretation, Analysis of poetry examples in Arabic syntax.